آفاق المشاركة السياسية للمرأة في محافظة الكرك

أرض - العون القانوني
فبراير ٢٠١٦

Ead B'Ead..إيد بإيد

ARDD-LEGAL AID
Arab Renaissance for Democracy & Development

قائمةالمحتويات

ملخص تنفيذي..... ٢

مقدمة..... ٣
فهم المضامين السياسية للمشاركة المدنية..... ٤

المنهجية..... ٥

تحليل الوضع: فهم الكرك..... ٦
السياسة العشائرية في الكرك: قوة مؤثرة بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة؟..... ٧

فهم المشاركة السياسية للمرأة في الكرك..... ٨
فهم المشاركة المدنية كتوطئة للمشاركة السياسية للمرأة في الكرك..... ١٠
نظرة نقدية لنظام المحاصصة (الكوتا)..... ١٠
قواعد النوع الاجتماعي والنشاط السياسي..... ١١
عوائق أساسية التي تمنع المشاركة السياسية للمرأة..... ١٣

إيد بإيد: دعم المشاركة المدنية للمرأة في الكرك..... ١٥

الدروس المستقاة من المشاريع المستهدفة لبرنامج إيد بإيد..... ١٨

المضي قدما..... ٢١

المراجع..... ٢٣

١- ملخص تنفيذي

يقدم هذا التقرير تقييم مبني على الأدلة للتدخلات التي تعزز قيادة ومواطنة المرأة في محافظة الكرك والتي تسهم في تعزيز المشاركة السياسية الهادفة للمرأة على مستوى المحافظة والبلديات.

حيث يسلط هذا البحث الضوء على ملامح قاعدة نسائية صلبة وناشطة للمشاركة السياسية للمرأة في الكرك بمنحى آخر عن الوضع السياسي الرسمي. الذي يتجاوز السياسة الرسمية. حيث يظهر عمل المشروع أن هناك قاعدة صلبة من النساء الناشطات والمنخرطات في المنظمات المجتمعية (منظمات المجتمع المدني) والتي من خلالها يشاركن بقوة في السياسة اليومية، ويعملن على إحداث تغيير داخل مجتمعاتهن. في كثير من الحالات يبدأن حيث تتوقف السياسات الرسمية عن التدخل أو ببساطة عندما لا يكون بإمكانها التعامل مع إحدى القضايا بالتحديد لأنها تتعلق بمسائل داخلية بالمجتمع. هذا النوع من الأنشطة يدل أن هؤلاء النساء يشاركن في تشجيع فكرة أن ما يقمن به ليس مجرد عمل خيري ولكن إثبات المشاركة السياسية. النتائج التي توصل إليها المشروع تدعم المفاهيم النظرية التى تؤكد أن المشاركة المدنية تعد شكلا من أشكال المشاركة السياسية، خصوصا عندما تكون المساحة الرسمية للسياسة تعتريها اختلالات هيكلية.

بناء على الفروق في التجارب المختلفة بين النساء المشاركات في مشروع "إيد بإيد"، فلقد تمكن فريق العمل من رصد ثلاثة مسارات مشاركة للنساء في الكرك: فهناك اللواتي يشاركن ويرغبن في المشاركة في السياسة الرسمية؛ وهناك من يركزن على المحيط المجتمعي؛ ومجموعة أخرى لسن متأكدات بشأن كيفية العمل. وعلى نحو هام، فإن وجود هؤلاء النساء المشاركات والنشطات لا يشير على أي حال إلى وضع معمم للمشاركة المدنية. فلا يزال هنالك حواجز قائمة فعلا أمام بعض النساء لمغادرة المنزل واتخاذ القرارات الخاصة بهن.

ونظرا لوجود هذه الفروق في التجربة ومستوى المشاركة، فإن بحثنا يدل على وجوب اتخاذ عدد من الخطوات من أجل تشجيع المزيد من المشاركة السياسية للمرأة في الكرك. وذلك يتضمن توفير الدعم لمن سبق تمكينهن في المجتمع وتأمين مساحة مشاركة أكبر لأولئك النساء اللواتي يرغبن في المشاركة وحملة أوسع للتوعية بشأن قضية حقوق المرأة والمساواة. وباختصار، يمثل هذا مسعى إلى شمول الأشخاص في أماكن تواجدهم؛ وإلى مشاركة جميع أفراد المجتمع، على نحو هام، في العملية بأكملها.

٢- مقدمة

لا تزال الفرص المتاحة للمرأة للمشاركة في الحياة العامة في الأردن محدودة، ولا يزال مؤشر المشاركة الاقتصادية والسياسية منخفضا بناء على آخر الدراسات والإحصاءات. وفيما يتعلق بالتمكين السياسي، حل الأردن في المرتبة ١٤٠ من ١٤٥ بلدا ويبلغ المعدل الحالي للمشاركة الاقتصادية للنساء ١٦٪ مقابل ٧٠٪ للرجال (حسب دراسة البنك الدولي ٢٠١٥). ويمثل كلا الرقمين تدهورا ملحوظا في التقدم منذ ٢٠١٤ حيث حلت المشاركة السياسية للمرأة في المرتبة ١١٩ وبمشاركة بنسبة ٢٣٪ (البنك الدولي ٢٠١٥). أيضا تعد مشاركة المرأة في قيادة التغيير والتمثيل في الحكومة محدودة بالمقابل يسمح للنساء بالمشاركة في تعزيز الأجندة المقررة من قبل الرجال، والتي لا تصب بالضرورة في مصلحتهم. وعلاوة على ذلك، تظل الحياة السياسة تتمحور بصورة كبيرة حول شخصيات بدلا من قضايا، الأمر الذي يحد من حيث الأساس من فهم الحقائق اليومية للحياة السياسة على مستويات المجتمع. ويرتبط هذا الأمر على وجه التحديد بالأعمال السياسية اليومية التي تنفذها النساء، حيث تظل غير مرئية إلى حد كبير.

وكما هو حال السياق الأردني بصورة أعم، تواجه المرأة في الكرك عوائق اجتماعية وسياسية تمنع مشاركتها الكاملة في المجتمعات التي تعيش فيها. فيما تصاغ المواقع السياسية المختارة مثل الانتخابات البلدية بصورة تعكس الواقع المجتمعي العائلي والعشائري الذي في كثير من الأحيان لا يتقاطع مع ولا يستجيب إلى اعتبارات النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من الإصلاحات السياسية الحكومية التي تزودهن بالتمثيل في المؤسسات الحكومية على مستويي المحافظة والبلديات، إلا أن الإدراك الاجتماعي العام، الذي تمت ملاحظته من خلال العمل مع المجتمع الكركي، يتمثل في كون وجود هؤلاء الممثلات لا يتعدى "تغطية مطلب" فحسب لا يوفر محتوى هادفا في تقدم حقوق المرأة على الأجندة السياسية والاجتماعية للبلدية.

يتضح من السياق الوطني في الكرك كنموذج بأن القرار التشريعي التقدمي الذي حاول علاج الموضوع بمنهج يطبق من القيادة العليا ليخاطب القاعدة في الأسفل لزيادة المشاركة السياسية للمرأة ولم يحتم تغييرا في الثقافة يعزز زيادة مشاركة المرأة؛ مقترحا بأنه من أجل حدوث تغيير فلا بد أن يشارك المجتمع على المستوى المحلي. ورغم هذا التناقض حيث يبدو أن المجتمع بصورة عامة والمفهوم الثقافي لأدوار النساء في الثقافة هما ما يحد من المشاركة السياسية للمرأة. من جانب آخر، فإن الثقافة ليست بقوة موحدة ويتم التعبير عنها باختلاف وتباين. لقد وقفنا من خلال بحثنا على أن تفسير العائلة للثقافة والمعايير الاجتماعية ولأدوار النساء في الكرك هو ما يعول عليه. وهذا ما يفسر أنه في حين يكون بوسع بعض النساء في الكرك أن يشاركن بفعالية في العملية السياسية، يتمسك آخرون بثبات بأن دون المرأة يجب أن يبقى داخل المنزل.

من جانب آخر، لا ينبغي اعتبار الدور الحقيقي المحدود للمرأة في المشاركة السياسية الرسمية على مستوى البلديات والمستوى الوطني والمفهوم الاجتماعي السائد كدليل على أن النساء اللواتي لا يشاركن في مثل هذه المواقع لا يؤثرن في الكرك.

حيث ثبت أن للنساء والفتيات الكركيات تاريخا طويلا من المشاركة المدنية من خلال مشاركتهم الفعالة وعملهم في المنظمات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني حيث يسهمن بفعالية بوقتهن وطاقتهن وطموحهن السياسي. ومن خلال مشروع "إيد بإيد" لمنظمة أرض- العون القانوني، فقد تمكن فريق البحث من رسم خارطة للمشاركة الفعالة لهؤلاء النساء بالإضافة إلى تحديد القضايا القائمة المرتبطة بإحداث فرق في مجتمعاتهن.

فهم المضامين السياسية للمشاركة المدنية في الكرك

على الرغم من أنه ليس من المعتاد فهم المشاركة المدنية كشرط ضروري للمشاركة السياسية، إلا أن بحثا حديثا سلط الضوء على كيفية كون هذه الأشكال "الكامنة" للمشاركة تعد هامة لفهم الأشكال الجديدة للسلوك السياسي، وعندما تتاح لها الظروف للظهور، فإنها تتنبأ بتوقعات المشاركة السياسية في مختلف البلدان (ايكمان وآمنة ٢٠١٢: ٢٩٦). وفي حالتنا هذه، يشير بحثنا في صفوف النساء والشباب في الكرك إلى أن المشاركة المدنية قد تكون الطريقة التمثيلية الأكبر لقياس المستوى العالي من المشاركة السياسية الحالية والمحتملة لديهم. وهو يثبت ترسيخ المشاركة المدنية لأسس المشاركة السياسية وأن المشاركة المدنية كعمل سياسي يتم فعلا ممارستها على مستوى محلي مجتمعي. علاوة على ذلك، تظهر نتائج بحثنا أنه على الرغم من بروز هذه المشاركة إلا أنها ليست عامة وهنالك حاجة إلى القيام بعمل مجتمعي ممنهج لضمان توفير الفرصة لكافة النساء للمشاركة في الحياة السياسية – مهما كان شكلها، سواء أكان ذلك بالترشح للانتخابات أو إحداث فرق في مجتمعهن من خلال العمل مع جمعية خيرية. كما يبين بحثنا العلاقة القائمة أصلا بين الحواجز أمام المشاركة السياسية والإقصاء الاقتصادي للمرأة من قوة العمل. فبالنسبة للكثير من النساء في الكرك، كان العمل متطلبا لازما للمشاركة المستقبلية المحتملة للمرأة في الحياة العامة – سواء أكانت رسمية أم قائمة على المجتمع. فبدون هذه الخطوة اللازمة من المنزل نحو مكان العمل – سواء أكان بأجر أو تطوعيا، فإن البيئة المناسبة للمشاركة السياسية المحتملة والنشاط السياسي تتقلص بصورة ملحوظة.

ومن هنا تعد المهمة التي نحن بصددها ثنائية الأوجه: فمن جهة، فإنه من الضروري دعم أصوات النساء اللواتي يتمتعن بالتمكين اجتماعيا وسياسيا، في حين أنه من الجهة الثانية، يجب توفير المهارات والمعارف والفرص الضرورية لتمكين أولئك البعيدات عن ذلك، من أجل ضمان وجود مستويات دعم للمشاركة السياسية للمرأة يمكن صقلها من خلال المناقشات مع العائلات والعشائر والأصدقاء والجيران. ويستدعي ذلك أيضا دعم التطورات الهيكلية في الاقتصاد بصورة أوسع. وما يعنيه ذلك عمليا وجود برنامج متماسك يمكن أن يوسع من: تدريبات بناء الثقة وفرص العمل والتعليم القائم على أساس الحقوق من سن مبكرة. لتحقيق برنامج شامل كهذا ليس سهلا لإحاطة الأمور كلها. فكل منها يتطلب وقتا ودعما ومرونة والأهم مشاركة عميقة مع ومن المجتمع ككل.

٣- المنهجية

قام هذا البحث بإجراء تقييم نوعي لنساء عضوات في جمعيات خيرية وأخر طالبات جامعيات في محافظة الكرك. أيضا شمل التقييم مراجعة مكتبية معمقة للوثائق المتوفرة المتعلقة بالتمكين السياسي للمرأة. تزامن مع تحليل كيفية تعلق النظرية السياسية الحالية بالمشاركة المدنية كعملية سياسية مع مراجعة النظريات والمؤلفات المتعلقة بالموضوع. وقد ألقى الأدب النظري المتوفر الضوء على كيفية تفسير المشاركة التي تمت ملاحظتها ميدانيا. وقد وفرت نشاطات مشروع "إيد بإيد" الفرصة لمراقبة المشاركين التي مكنتنا من التصنيف الأساسي لمشاركة النساء في الكرك بناء على قدراتهن السياسية الحالية. وقد تم استعراض أولويات واستراتيجيات خمس ناشطات تم تحديدهن خلال المشروع والتوسع بذلك من خلال مقابلات شبه منظمة تم إجراءها في الكرك في بداية كانون الثاني ٢٠١٦. كما تم إجراء مقابلات مع عاملين مشاركين مع مشروع "إيد بإيد" للوقوف على الكيفية التي تفاعل بها المشاركون مع المواد المقدمة وتوقعاتهم بشأن كيفية تحسين إشراك المجتمع في مناقشة القضايا المتعلقة بحقوق المرأة ومشاركتها السياسية. ومن هنا مكن اتباع مناهج مختلفة منظمة أرض- العون القانوني من الحصول على معلومات مناظير متعددة ومتنوعة الأمر الذي ضمن الفهم الشمولي للحواجز القائمة أمام المرأة في المجال السياسي في محافظة الكرك وطرح فرص للتغيير.

وعلى الرغم من تأثر البحوث ببعض المحددات أرض الواقع، والحيز المتاح لعمل المزيج من مجموعات التركيز، إلا أن ما حصلنا عليه كان كافي لتحديد الاتجاهات السائدة في الكرك. العمل الاثنوجرافي الذي اجري كجزء من هذا المشروع يقدم رؤية مقدمه ومتعمقة للحواجز نحو المشاركة السياسية للمرأة في الكرك.

٤- تحليل الوضع: فهم الكرك

يجادل هوسكينز وآخرون بأن فهم التاريخ السياسي لبلد ما يعد ضروريا لفهم المواطنة والأهلية المدنية (٢٠١٥: ٤٣٢). وكما هو حال الكثير من البلدان، يتألف النسيج الاجتماعي والسياسي في الأردن من مجموعة من التواريخ والتأثيرات والتعاليم الثقافية حسب المنطقة والعائلة والهجرة والصلة العشائرية. لا تعد محافظة الكرك الواقعة في جنوب الأردن مختلفة عن ذلك. تتمتع الكرك بتاريخ غني ومتنوع كموطن منذ العصور القديمة، مع تأثيرات طالتها من العصور الفارسية والإغريقية والرومانية والبيزنطية والإسلامية، يتجسد تداخل التاريخ والثقافة هذا اليوم من خلال عدد من "الجماعات القبلية المختلفة والمتفاعلة مع بعضها البعض من البدو المستقرين والرحل"، مع وجود غالبية من المسلمين السنة وأقلية مسيحية ملحوظة (مشروع موارد الكرك الافتراضي). وحيث يبلغ تعداد سكانها ٢٦٠,٤٠٠ (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٤أ) ـ ما يمثل ٣,٩٪ من مجموع سكان الأردن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ٢٠١٥). يعيش ٦٥٪ من سكان الكرك في التجمعات القروية في حين يعيش ٣٥٪ منهم فقط في التجمعات الحضرية (دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٤أ). لطالما تم النظر إلى الكرك في المملكة باعتبارها منطقة ذات موارد جيدة نظرا للدعم المقدم من الحكومة. وينعكس هذا في عدد المدارس والمستشفيات والمراكز الطبية المتوفرة في المحافظة (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٤ ب؛ ٢٠١٤ ج)؛ بالإضافة إلى تركيبة النظام الانتخابي التي تمنح الكرك عددا من المقاعد في البرلمان الوطني مساو لمحافظات أخرى ذات أعداد سكان أكثر بكثير (تواستيد ٢٠١٤: ١٤).

وهناك تباين بين الاقتراح القائل بأن الكرك فعليا أفضل حالا بصورة موضوعية أكثر مما يظهر في البيانات الكمية المتوفرة. إلى أن الواقع يؤكد قتامة الوضع فعلى سبيل المثال، في حين أن غالبية الأسر في الكرك تملك منازلها الخاصة (٨١,٧٪)، وهو ما يستخدم عادة كمؤشر لغنى الأسرة، إلا أن الكرك عانت مطولا من فرق بين متوسط دخل الأسرة والإنفاق. ومنذ ٢٠٠٦، فقد كان هنالك انفصالا متسارعا بين متوسط الدخل والإنفاق، مع تجاوز الإنفاق الدخل إلى حد بعيد (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٤ د). وبحلول العام ٢٠١٣، تحسن هذا الفارق مع تجاوز الدخل للإنفاق بالكاد. من جانب آخر، يظهر تفصيل الدخل الذي تنفقه الأسر على استمرار تركز الإنفاق على الضروريات مثل الطعام والمواصلات والاتصالات والسكن، بما يشكل في مجموعه ٦٨٪ من متوسط دخل الأسرة. لكن هنالك جزء ضئيل جدا من الدخل يتم إنفاقه على النشاطات غير الروتينية والترفيهية والملابس، ناهيك عن الرعاية الطبية (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٣).

تنعكس المشاكل التي تواجهها الأسرة العادية في استمرار البطالة في المحافظة، والتي يبلغ معدلها الحالي ١٢,٦٪. وكما هو حال معظم المحافظات، يتفاوت معدل البطالة بصورة ملحوظة حسب الجنس، حيث تشكل البطالة لدى الإناث ما نسبته ١٨,٩٪ مقابل ١٠,٣٪ لدى الذكور (دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٤ ه).

من الجدير بالذكر أن هذه الأرقام تمثل تحسنا ملحوظا عما كانت عليه قبل ست سنوات فقط حين بلغت البطالة لدى النساء في الكرك ٢٥,٩٪ (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٤ و). لعل ما يعد أكثر أهمية من معدل البطالة هو المعدل بالغ الانخفاض لمشاركة الإناث في الحياة الاقتصادية، والتي تبلغ حاليا ٢٢,٩٪. يشير ذلك إلى أن غالبية النساء لن نشطات اقتصاديا ولا يبحثن عن فرص عمل (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٤ ه). ويتمثل مضمون هذا الأمر في أن الغالبية العظمى للنساء في الكرك بالتالي لسن مستقلات ماليا. وعلى الرغم من المستوى العام المنخفض مقارنة بالذكور، لدى مقارنة ذلك بالمتوسطات على المستوى الوطني، تتمتع الكرك بمعدل عال لمشاركة المرأة الاقتصادية في المملكة ككل (قسوس، ٢٠١٥). وبالرغم من أن ذلك قد يقترح بأن النساء في الكرك هن في موقع أفضل من ذلك الذي للمرأة في محافظات أخرى، إلا أنه لا يجب لهذه الحقيقة أن تضللنا في فهم القضايا التي تواجه المرأة في الكرك.

> **ويتمثل مضمون هذا الأمر في أن الغالبية العظمى للنساء في الكرك بالتالي لسن مستقلات ماليا.**

السياسة العشائرية في الكرك: قوة مؤثرة بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة؟

لطالما تم اعتبار أن للسياسة العشائرية في الكرك مسيطرة على المجتمع الكركي (مشروع موارد الكرك الافتراضي). فلقد تنافست عشائر مختلفة على مر القرون الماضية على السيطرة على الموقع الجغرافي الاستراتيجي وحتى أنه تم استخدام قلعة الكرك كمكان للمجالس العشائرية (مدينة الكرك). فبالتأكيد لم تتلاش بقايا هذا التاريخ، حيث تظل السياسة العشائرية تشكل جزءا هاما من جوانب الحياة الأساسية. هناك تقارير حول تأثير الحياة العشائرية على الأفراد مثل الصدامات التي اندلعت في حرم جامعة مؤتة (الصمادي ٢٠١٣)، بالإضافة إلى قوتها المؤثرة في السياسة الرسمية. وفي حين يمكن للعشائرية أن تمثل مصدرا للقوة والعمل الجماعي (بن محمد ١٩٩٩)، فإن هنالك طبيعة ذكورية واضحة تتجلى في السياسة العشائرية للكرك. يظهر ذلك كتغيب حقيقي لحق المرأة في اقتحام المجال السياسي. ففي الانتخابات الوطنية في ٢٠٠٧، تم اعتبار سبعة من أصل الأعضاء التسعة المنتخبين من الكرك كقادة عشائريين وكانوا جميعهم من الرجال (ريان ٢٠٠٧: ١٨٨).

ما نراه في الكرك، أنه على الرغم من المساواة الشكلية أمام القانون، والحق الشكلي للانخراط في العملية السياسة من خلال الخدمة المدنية بموجب الدستور، فقد تسنت هذه الفرصة لشريحة صغيرة فقط من النساء للاستفادة منه. بالتأكيد، فإن هذا ليس نمط مستقل في الكرك حيث يوجد مثل هذا الوضع في محافظات أخرى في الأردن، وبأجزاء أخرى من العالم العربي فعلا. ففي دراسة أجراها بيتروبيلو على مرشحين للانتخابات الوطنية الأردنية، أشار الذين تمت مقابلتهم إلى أن العائق الرئيسي أمام المشاركة السياسية للمرأة يتمثل في العشائر والأنماط السائدة الثقافية (بيتروبيلو ٢٠١٢: ٢٧). وبإدراكها العميق لهذه القوة المحركة في المجتمع الأردني، قامت الحكومة الأردنية بإدخال نظام محاصصة (كوتا) في ٢٠٠٣ لتشجيع مشاركة وتمثيل المرأة على مستويات عليا.

وقد تزايد ذلك باطراد في ٢٠١٠ و٢٠١٣. فمن خلال الكوتا، أصبحت المرأة بارزة ظاهريا في المجال السياسي في المحافظة.

ومن خلال تنفيذ عمل أرض العون القانوني والتقييم الأولي للاحتياجات في مدينة الكرك مع المنظمات المجتمعية وفي الجامعة في آب ٢٠١٤، أصبحت أرض – العون القانوني على إطلاع ببعض الحقائق السياسية والاجتماعية التي تواجه المرأة والحياة السياسية للمرأة في المحافظة. وعلى سبيل المثال، أبرزت النتائج الأولية أن كوتا الخمسة والعشرين بالمائة المخصصة للنساء في المجالس البلدية والتي تم إقرارها في ٢٠١٠ من قبل مجلس النواب الأردني قد زادت فعليا من نسبة النساء في البلديات. من جانب آخر، ومن خلال المشاورات المجتمعية أضحى من الواضح وجود إدراك يتمثل في كون وجود هؤلاء الممثلات لا يتعدى كونه "تغطية مطلب" لا توفر محتوى ذا مغزى للتقدم في حقوق المرأة على الأجندة السياسة والاجتماعية للبلديات. تعرض نتائج الانتخابات البلدية لسنة ٢٠١٣ برهانا قاطعا يؤيد هذا الإدراك الاجتماعي حيث تم انتخاب أقل من سبع نساء للمقاعد البلدية على أساس تنافسي، والعديد من السيدات تم انتخابهن لشغل كوتا الخمسة والعشرين بالمائة فعلن ذلك بأقل من عشرة أصوات لكل واحدة منهن. ويكشف تحليل نشاطات عضوات مجلس الكرك من خلال مبادرة ما وراء الكوتا العديد من الأمور. فقد أثبت أنه على الرغم من التنوع في المشاركة، وعلى اعتبارها مشاركة عالية نسبيا مقارنة بمحافظات أخرى، إلا أنه كان هناك مشاركة محدودة من وسائل الإعلام وعدد قليل نسبيا من اللقاءات المجتمعية تم تنظيمها. وعلى الرغم من حضور المرأة في كافة الاجتماعات البلدية والمساهمة بالمقترحات، إلا أنه لم ترأس أي امرأة اجتماعات اللجان، بما يترك مواقع البروز والقيادة المحلية فارغة ليشغلها رجال. وعليه، يبدو أن مشاركة المرأة في المجالس لا تتعدى كونها مهام تسجيل حضور (مركز هوية ٢٠١٤).

٥- فهم المشاركة السياسية للمرأة في الكرك

> يسلط بحث حديث الضوء على كيفية كون هذه الأشكال "الكامنة" للمشاركة ذات أهمية كبيرة لاستيعاب الأشكال الجديدة للسلوك السياسي، وعندما تتيح لها الظروف ذلك، فإنها تتنبأ حتى بتوقعات المشاركة السياسية في مختلف البلدان

لا يبين التركيز الحصري على المشاركة السياسية الرسمية للمرأة في الكرك مقدار المشاركة السياسية للمرأة في المحافظة. وكما يناقش باهاد، "إن التركيز على المشاركة الرسمية يحرم البلدية من الوسائل التي يشارك فيها المواطن سياسيا" (باهاد ٢٠٠٥).

ولقد أقرت دراسات سابقة حول المشاركة السياسية للمرأة في الأردن بأنه على الرغم من صعوبة اقتحام مجال السياسة الرسمية، فقد شاركت النساء "سياسيا" من خلال الانخراط المتمحور في المجتمع مع المنظمات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني (براند ٢٠٠٣). في حين أنه لطالما ورد ذكر ذلك تاريخيا، فإن النظر إلى هذا النشاط كنشاط سياسي هو مجرد تطور حديث تماما في النظرية. وبالفعل، لم يتم عادة فهم المشاركة المدنية كشرط ضروري للمشاركة السياسية. من جانب آخر، يسلط بحث حديث الضوء على كيفية كون هذه الأشكال "الكامنة" للمشاركة ذات أهمية كبيرة لاستيعاب الأشكال الجديدة للسلوك السياسي، وعندما تتيح لها الظروف ذلك، فإنها تتنبأ حتى بتوقعات المشاركة السياسية في مختلف البلدان (ايكمان وآمنة ٢٠١٢).

في دراستهما حول المشاركة السياسية للشباب في أوروبا، تشير آمنة وايكمان إلى أنه إذا تم اعتبار العمل التطوعي والأشكال الأخرى من المشاركة المجتمعية كأمثلة على النشاط السياسي، فإن مشاركة الشباب هي أعلى بكثير مما تدل عليه المشاركة المنخفضة في الانتخابات (آمنة وايكمان ٢٠١٣: ٧). يشكل هذا تطورا هاما في الفهم النظري للمشاركة السياسية وتحديدا لكونه يتجاوز الفهم المحدود للسياسة باعتبارها تحدث داخل جدران البرلمان.

> **"المشاركة المدنية قد تكون الطريقة التمثيلية الأكبر لقياس مستوى مشاركتهن السياسية حيث أن مواقع السياسة التقليدية مثل الانتخابات البلدية تتحدد عموما عن طريق السياسة العشائرية التي لا تتداخل مع ولا تستجيب إلى اعتبارات النوع الاجتماعي."**

وكما توضحه الصفحات التالية، يظهر بحثنا أن هنالك العديد من النساء في الكرك الممكنات والنشطات المنخرطات في الجمعيات الخيرية والاتحادات والأندية، وأنهن يعبرن من خلال مشاركتهن عن طاقتهن وطموحهن السياسي لإحداث فرق في مجتمعهن. ففي العديد من الحالات تواصل أولئك النساء ما توقفت عنده الخدمات الرسمية في المجتمع. وهن يعتقدن حقا بأن لديهم قدرة أكبر على إحداث فرق بالعمل مباشرة مع المجتمع.

ويشير بحثنا في صفوف هؤلاء النساء إلى أن المشاركة المدنية قد تكون الطريقة التمثيلية الأكبر لقياس مستوى مشاركتهن السياسية حيث أن مواقع السياسة التقليدية مثل الانتخابات البلدية تتحدد عموما عن طريق السياسة العشائرية التي لا تتداخل مع ولا تستجيب إلى اعتبارات النوع الاجتماعي. إلا أنه لم يتم بعد تحديد كيف ومتى تقود هذه المشاركة المدنية إلى العمل السياسي في المفهوم الشكلي للمصطلح حيث أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار في هذا التحليل العوامل المستقاة من القضايا الأكبر المرتبطة بالاستقرار الجيوسياسي في المنطقة. من جانب آخر، فمن الواضح أنه هنالك بالفعل أنشطة سياسية تأخذ حيزا. والأهم من ذلك أنه لا يمكن النظر إلى هذه المشاركة كمشاركة معممة، وبالتأكيد لا يجب اعتبار أنها تقلل من الحواجز الثقافية التي لا تزال تتغلغل في مجتمع الكرك.

فهم المشاركة المدنية كموقع للمشاركة السياسية للمرأة في الكرك

هنالك العديد من التجارب المختلفة لدى النساء في الكرك في مجال محاولاتهن للمشاركة المدنية والسياسية. فمرة أخرى رغم أن ليس كل النساء ممكنات سياسيا فإن هنالك عدد لا بأس به من الناشطات المشاركات في مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى إحداث فرق في مجتمعهن ويسهمن في التطور المتوالي لمجتمعهن.

وقد أكدت النساء ذلك بالتعبير عن كون العملية السياسية الرسمية لا تعد الموقع الوحيد للسياسة في الكرك ولا المجال الوحيد لإحداث فرق. ورغم أنه كان هنالك درجات متباينة من إدراك ذلك، لكن أقرت النساء عموما بأن العمل الذي يقمن به يعد سياسيا إلى حد ما؛ بالإضافة إلى فهمه كعمل مجتمعي وخيري. وكان هنالك فهم بأن ما يقمن به في مجتمعاتهن هو جزء منهن. حيث كثيرا ما استخدمن عبارات مثل "هذا واجبي" و "إنه جزء مني" و "تسري السياسة في دمي". يعد هذا أمرا مثيرا للاهتمام إلى حد كبير لأنه يتناقض مع الفهم بأن النساء في الكرك لا يبالين بالسياسة. وقد اعتقدت النساء كذلك بقوة بما يتعلق بالعمل القائم على الأساس المجتمعي. وقد تم التعبير عن ذلك بطرف مختلفة، كما يبين الاقتباس أدناه نية العمل المجتمعي للمرأة كموقع صريح للمشاركة السياسية:

"إن ما أقوم به هو أكثر أهمية مما يقوم به بعض المسؤولين الرسميين. لأنني مع الناس، وأقوم بإحداث فرق. حسنا، هم يقومون بوضع الموازنة للعام ٢٠١٦. وأنا أضع خطة لهؤلاء الناس لحياتهم."

نظرة نقدية لنظام المحاصصة (الكوتا)

هنالك إدراك بأن النساء اللواتي تم انتخابهن من خلال نظام الكوتا لا يتعدين كونهن "تغطية مطلب". تفاوتت الآراء المتعلقة بالمشاركة النوعية لعضوات المجلس هؤلاء؛ ولكنها كانت سلبية عموما، ملقية الضوء على أن النظام الانتخابي أدى إلى انتخاب عضوات مجلس غير مؤهلات. وتم الإقرار بأن الظهور المتزايد للمرأة في المجال العام يمثل جانبا هاما من نظام الكوتا ولكن الطبيعة غير المؤهلة للنساء المنتخبات قلل من شأن أهمية هذا الظهور.

"النساء اللواتي يذهبن إلى البلدية ذهبن عن طريق الصدفة. لم يكن لديهن مائة صوت ... لذا فإنني أعتقد أنهن يؤثرن في مجتمعاتهن بالقدر ذاته. بعضهن لسن متعلمات، ولسن مثقفات. وقررن ذلك بين ليلة وضحاها."

ويشكل ذلك نتيجة مثيرة للاهتمام خصوصا عند الأخذ بعين الاعتبار عدم المساواة الحقيقية في التمثيل في العملية السياسية الرسمية، والحواجز الاجتماعية المستمرة أمام النساء في المشاركة في مجال السياسة الرسمية.

من جانب آخر، كنساء ممكنات بحد ذاتهن فقد كان من الواضح أن فكرة الحصول على منصب لا يستند إلى الجدارة. وينظر إلى الكوتا باعتبارها شيء لا يعكس نوعية الناشطات في الكرك بل انها تعمل على تقليص قوتهن وتأثيرهن. كما أنها قد تعكس اعتقادهن بأنه بوضع القيود الحالية في السياسة الرسمية بالاعتبار، فإن العمل المجتمعي يوفر لهن مساحة أكبر لإحداث تغيير على ارض الواقع. وبالفعل، فقد ظل الاهتمام بدخول معترك السياسة الرسمية بصورة ملحوظة بالتركيز على العمل المجتمعي. وقد فهم من ذلك بأن صناع القرار الداعمين في المجلس البلدي والبرلمان سيقومون بإحداث فرق نوعي حتى في عملهم.

قواعد النوع الاجتماعي والنشاط السياسي

يبرز فهم التمثيل المحدود وغير الحقيقي للمرأة في السياسة الرسمية وكذلك حضور الناشطات في المنظمات الخيرية أو منظمات المجتمع المدني أن هنالك إدراك قائم في الكرك بأن "المجتمع لا يزال يعتقد بأن مجال عمل المرأة هو منزلها ويجب أن تركز فقط على أن تكون "زوجة صالحة". وقد تحدثت النساء عن وجود العشائرية والتقاليد التي من الممكن التعبير عنها باعتبارها تحد من مشاركة المرأة. من جانب آخر، فلقد كان هنالك اختلاف حول مقدار وجود هذه العوامل وتأثيرها، ومن منظور مختلف، فإن للروابط الاجتماعية القائمة من خلال هذه الممارسات مضامين إيجابية لا يمكن إغفالها وسلبية بنفس الوقت. لقد بدا ذلك كتناقض لدى كافة النساء. فمن جهة، فقد عبرن بعمق عن دعم ووعي وتقدم مجتمعهن "هنالك وعي حقيقي في المجتمع، لقد تجاوزنا مرحلة الجهل" ومن جانب آخر هنالك الرغبة في التغيير، "يمثل النظام الاجتماعي القائم حاجزا أمام مشاركة النساء في المجتمع."

ويمثل الزواج والطلاق المثال الأفضل الذي يبرز ذلك. فقد أشارت النساء في الكرك إلى أنه في حال عدم قيام الزوج بإعطاء زوجته حقوقها في الطلاق، فإن أخوها أو أبوها يقف في صفها للتأكد من تأمين هذه الحقوق. ولكن أشارت النساء أيضا إلى أن مسألة حقوق المرأة في الطلاق ليست بذاك القدر من الأهمية في مجتمع لسن قادرات فيه على اختيار زوجهن في المقام الأول.

"قبل التحدث عن حقوقها في الطلاق، فلنصنع سيدة يمكنها اختيار زوجها. أو تختاره ليس بسبب ما تفكر به صديقاتها والمجتمع ... هذه مشكلة حقيقية في الأردن وفي الوطن العربي."

كما نوهت النساء بحقيقة أن التحدث حول الطلاق بين الأفراد المحافظين في مجتمع الكرك من الممكن أن يؤدي إلى تبعات سلبية تلحق بالمرأة. فعند سماع أنه قد تمت مناقشة الطلاق في تدريب ما، قد يقرر زوجها عدم السماح لها بالعودة. أو ربما قد تقرر هي عدم العودة لأنها مسألة حساسة. في هذا المثال البسيط، تتجلى إيجابيات وسلبيات الطبيعة الذكورية للمجتمع في الكرك.

من الواضح بأن الطبيعة الذكورية للمجتمع في الكرك لا يتم التعبير عنها بصورة متجانسة وتعتمد على العائلة إلى حد كبير.

من الواضح بأن الطبيعة الذكورية للمجتمع في الكرك لا يتم التعبير عنها بصورة متجانسة وتعتمد على العائلة إلى حد كبير. فأمثلة النساء اللواتي تمت مقابلتهن تمثل حالات حول هذه النقطة. فجمعيهن يأتين من خلفيات وأعمار مختلفة، وكل منهن تشكل أمثلة قوية على النساء التقدميات والممكنات اللواتي يحدثن تغييرا في مجتمعاتهن. بالنسبة لبعض النساء- فقد قامت عائلاتهن بتشجيعهن بقوة على التطور من خلال التعليم ووصفن عائلاتهن باعتبارها منفتحة التفكير.

" قام والدي بتمهيد الطريق لي للدراسة في سوريا وأختي في العراق ... واستمر في دعمه لنا قائلا بأن عليك تحسين نفسك. ليس عليك أن تشعري كفتاة. أن تكوني فتاة أو صبيا ليس بالأمر المهم. ولذا كما قلت فإن الأمر يعود للعائلة، لتوجيه الفتاة إلى الطريق. كل ما تحتاجه هو بعض الدعم وبيئة مساعدة."

من جانب آخر، فإنه من المهم إدراك أن ذلك لا يبدو كتجربة يمكن تعميمها. ففي نفس الوقت الذي تتوفر فيه الفرصة لبعض النساء بسبب عائلاتهن، فإن أخريات يتعرضن لقيود من قبلها. تمثل تجربة الكثير من طالبات الجامعة شاهدا على ذلك. فليس لدى بعض الفتيات خيار ما يدرسنه ويعدن إلى البيت مباشرة عند إنهاء دراستهن الجامعية. ولكن مرة أخرى لا يتم التعبير عن تأثير العائلات في تحديد اختيارات الفتاة بصورة متجانسة. وقد أشارت النساء إلى وجود بعض العائلات المقيدة في الكرك وعلى الرغم من ذلك فإن بناتهن يستمررن في البروز كشخصيات عامة في المجال العام. "يعود الأمر إلى عائلتها ولكنك بحاجة إلى شخص يكون لديه ما يكفي من القوة ليقول للمجتمع قف هنا، هذه عائلتي. كل ما يتطلبه الأمر وجود شخص قوي."

ما يبدو أنه يتم التعبير عنه في الكرك هو فهم العائلة واستمرارية القواعد الاجتماعية والتي لها الأثر الكبير في احتمالات مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة. والأهم، فإن موقف العائلات لا يحدد بالكامل مسار تقدم بناتهن. ففي حالة إحدى النساء التي تم حرمانها من اختيار التعليم، أصبح ذلك محفزا للتغيير ولنشاطها حول هذه القضية. من جانب آخر، فقد أشارت إلى أن قصة أختها تختلف كثيرا حيث ظلت في المنزل.

لذلك، ونظرا للتجارب المختلفة الواضحة التي مرت النساء بها، فمن المهم عند العمل نحو زيادة المشاركة السياسية للمرأة إزالة الحواجز الاجتماعية الواضحة التي تمنع ذلك وجوب فهم الممارسات الثقافية والاجتماعية على نحو دقيق. ولا يتم التعبير عن ذلك بصورة موحدة أو متجانسة. حيث يمكننا أن نرى في الكرك عددا من التفسيرات للثقافة المعتمدة على العائلة وبالتالي نساء على درجات مختلفة من الوعي السياسي والانخراط والمشاركة. تعد كيفية معالجة الحواجز الثقافية التي تمنع المشاركة هي ما تعمل عليه هؤلاء السيدات الناشطات بالضبط. فإن كل واحدة منهن تنفذ استراتيجيات طويلة وقصيرة الأمد بطرق مختلفة لتشجيع التطور الثقافي الذي سيضمن وصول كافة الأشخاص في الكرك، بما في ذلك المرأة، إلى المجال السياسي بصرف النظر عن الشكل الذي قد يتخذه.

العوائق الهيكلية التي تمنع المشاركة السياسية للمرأة

نظرا للموقف المالي الصعب وانعدام فرص العمل لدى الكثيرين في الكرك، أشارت بعض النساء إلى أن التركيز على حقوق المرأة لوحدها هو أمر مضلل. فلا يقتصر الأمر حصرا على الإقصاء الاجتماعي للمرأة من المشاركة السياسية. هنالك ضعف واضح في مشاركة كل من الرجال والنساء في النظام الاقتصادي، والإقصاء الثقافي من السياسة هو أمر تجب معالجته كأولوية وليس على العكس من ذلك.

تعتبر حالة البطالة لدى الرجال والنساء في الكرك هامة، مع مشاركة منخفضة بصورة دراماتيكية بالنسبة للنساء. النساء اعتبرن ذلك حاجزا أمام المشاركة السياسية لأن الخطوة من المنزل إلى المجال السياسي كبيرة. تم النظر إلى إمكانية دخول المجال السياسي من خلال المشاركة الأولية في المجال الاقتصادي. وكما سألت إحدى السيدات، كيف تتوقع من المرأة القفز من البيت إلى البرلمان؟ لقد تم اعتبار الخروج من المنزل من خلال العمل خطوة أولى نحو الانخراط والنشاط السياسي المحتمل، سواء أتم التعبير عن ذلك كمشاركة في الانتخابات أو في الجمعيات.

> **الإقصاء الحقيقي من المجال الاقتصادي يعمل كحاجز أمام المشاركة السياسية للمرأة في الكرك.**

وبأخذ الحالة الاقتصادية الصعبة للكثير من العائلات في الكرك في الاعتبار، حسبما هو مثبت من خلال الفرق بين متوسط الدخل والإنفاق، يمكن أن يدعم التمكين الاقتصادي للنساء الحالة الاقتصادية لعائلاتهن وأن يوفر ذلك فرصة للتفاعل مع المجتمع على مختلف المستويات وربما للمشاركة في المجال السياسي. من جانب آخر، أشارت النساء إلى أن ما يحتاجونه في الكرك ليس مجرد التمكين الاقتصادي. فهنالك حاجة إلى التنمية في المحافظة لضمان أن ما لدى الناس ليس مجرد "معيشة بل حياة"، وهو ما يشمل المشاركة في المجتمع. كيف يمكن وجود حياة دون معيشة، على اعتبار تجاوز متوسط الدخل الإنفاق مؤشرا فقط، سيكون أمرا صعبا ويتطلب حشدا مجتمعيا كبيرا بالإضافة إلى تنمية اقتصادية.

إلى جانب الحواجز الهيكلية أمام الانخراط في قوة العمل والمشاركة السياسية المحدودة في العملية الرسمية، عبرت النساء عن وجود قضايا الثقة بالذات لدى النساء والتي يجب معالجتها. "إذا أردت تسليط الضوء على حقوقهن في السياسة، اصنع امرأة مستقلة لديها ثقة بالذات". تمثل طموح معظم النساء في زيادة ثقة النساء بأنفسهن من خلال بناء مهاراتهن، عن طريق العمل التطوعي والمدفوع الأجر بالإضافة إلى تمويل المشاريع الصغيرة والتدريب ونشاطات المنظمات غير الحكومية.

إلا أن النساء أقررن أيضا بأن التركيز الوحيد على نشاطات التمكين الاقتصادي وبناء الثقة لدى النساء لا يعد كافيا لمعالجة القضايا الثقافية التي تمنع مشاركة المرأة في الكرك. تم اقتراح التعليم بصورة موسعة كطريقة مفيدة وقوية لاستخدامها لفتح طرق جديدة للتفكير في المجتمع. فقد أشارت الكثير من النساء إلى أن التثقيف بشأن حقوق المرأة وحقوق الإنسان يجب أن يبدأ في مراحل مبكرة وصولا إلى الجامعة. وكمزودين للمعرفة، ينبغي على المعلمين تضمين هذه التدريبات لضمان استمرارية هذه الأفكار طوال الحياة المدرسية للطفل.

وتم التأكيد على أهمية مشاركة مجموعات من مختلف الأعمار ومن كلا الجنسين كأمر ضروري لإمكانية إحداث التغيير في الكرك. وهذا يعود في الأساس إلى الدور الهام الذي تلعبه العائلة في المجتمع. فإن تجاهل الشباب والشابات في هذه العملية بالتالي عائقا في وجه التقدم حيث تتطلب إمكانية التغيير المجتمعي والثقافي مشاركة كافة أفراد المجتمع. وبهذا الخصوص، فقد تم الإقرار بوجوب إشراك كافة الطوائف الدينية في إمكانية التغيير. تم التعبير عن هذا الميل إلى التضمين بصورة واضحة- إلى أنه تجلى بأسمى معانيه في الاقتباس التالي:

"لا تعمل على الفكرة، بل اعمل على الذات والمجتمع. لا على الهوية – المرأة أو أي كان. لا نحتاج إلى هوية. مشكلتنا في الأردن أننا ننظر إلى الهوية والأصول والخلفية الدينية، أنت امرأة غير محجبة، وأنت محجبة. ساعدني في هذا أرجوك. اعمل على البرمجيات لا على المعدات."

تدل رسالة التضمين القوية هذه على أهمية المشاركة والتنظيم القائمين على المجتمع. يمكن فقط تقدير هذه الاعتبارات على مستوى القاعدة، بل والشعور بها عندما لا يتم تنفيذها على نحو سليم.

٦- إيد بايد: دعم المشاركة المدنية للمرأة في الكرك

بفهم واضح لإقصاء المرأة من العملية السياسية الرسمية، سعى مشروع "إيد بايد" إلى بناء القدرات والتوعية بشأن قضية حقوق المرأة والمشاركة السياسية في محافظة الكرك. وحيث تم تنفيذه خلال فترة تزيد عن ١٠ شهور، وخلالها أجرى مشروع "إيد بايد" تدريبات حول الحقوق الدولية للمرأة وقانون الأحوال الشخصية والمشاركة المدنية والمناصرة. ومن خلال هذه التدريبات، تم إشراك ٢٥ امرأة ورجلا من منظمات مجتمعية بالإضافة إلى ٤٠ طالبا وطالبة من جامعة مؤتة.

"في حين هدف المشروع إلى العمل مع كل من الرجال والنساء، بلغت نسبة الإناث ٧٢٪: شارك رجلين فقط في تدريبات المنظمات المجتمعية، في حين كانت نسبة المشاركين في التدريبات الجامعية ٤٤٪ من الذكور. وحيث تتم إدارة غالبية المنظمات المجتمعية من قبل نساء، لا يجب اعتبار ذلك أمرا ذا أهمية بالغة. بل أن ما يدل عليه ذلك هو أن المنظمات الخيرية تمثل مواقع لمشاركة النساء وللنشاط السياسي، بدلا من تلك المساحات الأخرى التي يمكن للرجال الوصول إليها.

> **تم تحديد ثلاثة أنواع مختلفة لممارسة النساء المشاركة حاليا في محافظة الكرك**

وخلال سير التدريبات، تم إجراء مراقبة للمشاركين والتي قادت إلى وضع تصنيف لأنواع مشاركة النساء المشاركات في النشاطات السياسية/ الجمعيات في محافظة الكرك. ومن المهم أن النساء الكركيات والنساء اللواتي شاركن في التدريب جئن من خلفيات متنوعة، وبمشاركة تعليمية ونشاطية متنوعة. تم تحديد ثلاثة أنواع مختلفة لممارسة النساء المشاركة حاليا في محافظة الكرك:
أولئك النساء المشاركات بصورة كبيرة ولديهن ظهور كبير وقد يرشحن أنفسهن للانتخابات إما على المستوى البلدي أو الوطني؛ والمجموعة الثانية هي من النساء المشاركات واللواتي لديهن وعي بالمشاكل في مجتمعاتهن ولكن لا يشاركن في السياسة الانتخابية بل يركزن على المجتمع بدلا من ذلك؛ والمجموعة الثالثة والأخيرة هي من النساء اللواتي لديهن وعي بمشاكل مجتمعاتهن ولكن لا يعرفن ما العمل لإحداث تغيير على الأرض. يعد التوصل إلى هذا التصنيف لمشاركة النساء الكركيات مفيدا لأنه يمكننا من امتلاك القدرة على إدراك مختلف درجات مراحل المشاركة ونية الناشطات. ويمكن استخدام ذلك لتطوير استراتيجيات لتوسيع المشاركة السياسية.

كانت المجموعة الثانية للمشاركين من طلاب الجامعة. اتبع هيكل التدريب وملاحظة المشاركة المتزامنة ذات الشكل المخصص للمنظمات المجتمعية. ولكن عمل المشاركون في هذه الجلسة من خلال تمرين تقييم ذاتي للمشاكل التي تواجه المجتمع. ويمثل الرسم البياني التالي نتيجة هذا التقييم الذاتي، وتحديد القضايا وفقا للعمر والنوع الاجتماعي.

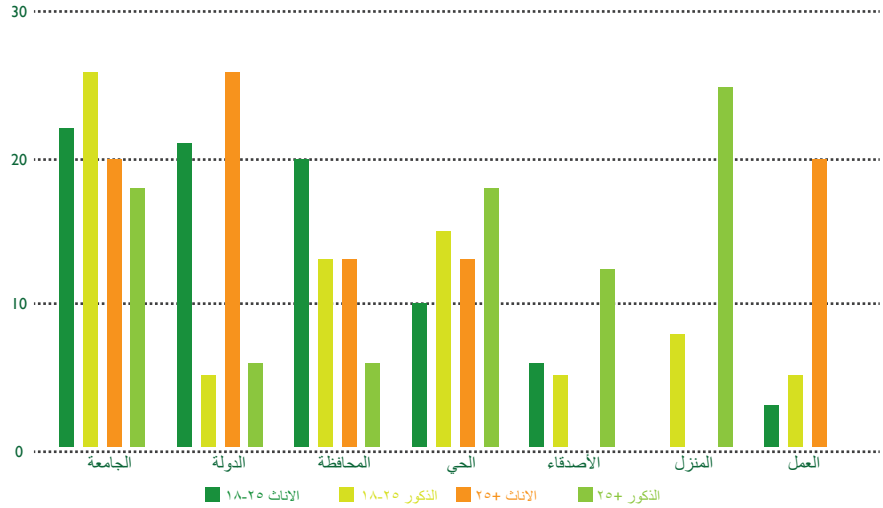

كما هو مبين في الرسم أعلاه، قامت غالبية الذكور (١٨ -٢٥) بتحديد المشاكل ذاتيا باعتبارها تكمن من حيث الأساس على مستوى الجامعة، متبوعة بمخاوف على مستوى الجوار والبلد والمحافظة. ومن المثير للاهتمام أن ذات الفئة العمرية من الإناث قامت بتحديد ذاتي للمشاكل باعتبارها تكمن على مستوى الجامعة، متبوعة بتلك على مستوى البلد والمحافظة، مع إشارة أقلية من المشاركات إلى وجود مشاكل في الجوار والأصدقاء والعائلة.

وعلى العكس من ذلك، أشار الذكور من الفئة العمرية التي تزيد عن ٢٥ عاما إلى أن غالبية المشاكل التي تواجه مجتمعهم تكمن في المنزل، متبوعة بالجامعة والجوار والأصدقاء والبلاد. أشارت الإجابات من الإناث من الفئة العمرية التي تزيد عن ٢٥ عاما إلى أن غالبية المشاكل تكمن على مستوى البلاد، متبوعة بالعمل والجامعة، تليها في ذلك القضايا على مستوى المحافظة والجوار. تشكل المقارنة بين الذكور والإناث في هذه المجموعة أمرا مثيرا للاهتمام ليس لأن الإجابات مختلفة، بل أيضا لأنها مختلفة عن تلك الإجابات من المجموعة العمرية الأخرى.

المشاركون مهتمين بصورة كبيرة ويتطلعون للمشاركة في قضايا تتعلق بمناخهم الاجتماعي والسياسي بدلا من المجال الشخصي.

وبالنظر من منظور النوع الاجتماعي، من المميز كذلك أن الإناث في كلتا المجموعتين العمريتين يظهرن إجابات أكثر تنوعا تتعلق بعلاقتهن بسياقات مختلفة عما يبرزه الذكور. من جانب آخر، وعلى نحو مثير للاهتمام، لم تورد أي امرأة من أي من المجموعتين العمريتين القوى المحركة داخل الأسرة كمشكلة، في حين فعلت ذلك أقلية من الذكور في كلتا المجموعتين. ومن المثير للاهتمام أيضا أن العشيرة لم تحتل مرتبة عالية بالنسبة لأي من المجموعتين؛ حيث جاءت من بين القضايا الأقل أهمية باستمرار. يعد هذا الأمر مثيرا للاهتمام بصورة خاصة لكونه قد تم طرح الثقافة العشائرية خلال المناقشات كحاجز أمام المشاركة السياسية. ولكن من الواضح أن لهذه القضايا ترتيب من حيث الأولوية، بحيث كان المشاركون مهتمين بصورة كبيرة ويتطلعون للمشاركة في قضايا تتعلق بمناخهم الاجتماعي والسياسي بدلا من المجال الشخصي. يعد هذا نتيجة هامة بحد ذاتها لأنه، حسبما تم فهمه من المقابلات الشخصية، تظل العائلة باعتبارها محددا أساسيا لاحتمالات مشاركة المرأة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وبعد جلسات التدريب النهائية، تم تنظيم ورشة عمل لكافة المشاركين الذي شاركوا في التدريب. مثل ذلك فرصة للوقوف على استيعاب المعلومات التي تم تقديمها خلال التدريبات وتبنيها وتطبيقها في المجتمع. كما ضم المشاركون في ورشة العمل ممثلين اثنين عن وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية ومساعد المحافظ، الأمر الذي أتاح الفرصة لأعضاء التدريب للتواصل مباشرة مع السلطات. كما وفرت ورشة العمل الفرصة للباحثين لتوزيع نتائج البحث الأولية، وبهذه الطريقة الحصول على نوع من التغذية الراجعة من المشاركين حول ما تمت ملاحظته خلال المشروع. ومن المثير للاهتمام أنه كان هنالك اختلاف بسيط فقط مع النتائج.

بعد عرض نتائج البحث الأولية، طلب تقسيم المشاركين إلى خمس مجموعات لمناقشة كيفية المضي قدما الآن بعد أن تم تحديد القضايا. أعادت كافة المجموعة ترتيب القضايا اعتمادا على أعضاء المجموعة، وهو ما يبدو ملائما على اعتبار تكون كل مجموعة من مجموعة مختلفة من الأعمار ومن كلا الجنسين. سلطت كل مجموعة الضوء على موضوع مختلف كموضع اهتمام رئيسي لمجتمعها وحاولت وضع مبادرة يمكن تطبيقها على المستوى المحلي لمعالجة هذه الأمور.

أدت ملاحظة المشاركين في هذه الفعالية إلى التوصل إلى ثلاث نقاط. أولا، كان المشاركون متحمسين لمعالجة القضايا ووضع استراتيجيات لطرق إزالة الحواجز أمام المشاركة السياسية للمرأة، بالإضافة إلى إظهار اعتبار وفكر عميقين بشأن هذه العملية. على سبيل المثال، حاولت إحدى المجموعات إلى تحديد موقع نشاطها في الجامعة لأنها "مرحلة النضوج فكريا وسياسيا واجتماعيا، وتتيح العديد من الفرص للمشاركة في مختلف المجالات .... أيضا المعتقدات والاقتناع بتغير دور الجنس الآخر". أشارت مجموعة أخرى إلى محاولتها استهداف المستوى المجتمعي لأننا "نحصل على أفكارنا من آبائنا وأصدقائنا من المجتمع، ومن ذات المجتمع نحصل على معتقداتنا وثقافتنا وسياستنا وأساسنا؛ وتؤثر كافة هذه العوامل في شخصية الأفراد وفي مشاركتهم السياسية والاجتماعية". تمثلت النقطة الثانية في تشديد كافة المشاركين على أهمية خصوصية السياق في مجتمع الكرك وبالتالي الحاجة إلى تصميم حملات وفقا لذلك. ولإحداث فرق في مجتمعاتهم، فإنه من الضروري الاستناد إلى المعرفة والتجربة المحلية. من الممكن عندئذ اقتراح أن المبادرات التي ينظر إليها باعتبارها من "الخارج" ستكون أقل نجاحا، ما لم تتضمن هذه المعرفة والتجربة المحلية. وثالثا، تمت ملاحظة أن وجود ممثلين من وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية ومكتب المحافظ قد كان له أثرا ملحوظا في المشاركين، تحديدا لكونه مثل فرصة للتحدث مباشرة مع الممثلين حول القضايا التي يواجها الناس في مجتمعاتهم. أكدت مشاركة واهتمام الممثلين المخاوف التي أثارها الناس وربما فتحت مجالات للتحرك الرسمي بشكل إيجابي.

> **"يعد العمل المعمق مع المجتمع ضروريا لنجاح المشاريع في الكرك. يتطلب إحداث فرق في المعرفة والانخراط والمشاركة مع المجتمع."**

الدروس المستقاة من المشاريع المستهدفة لإيد بايد

استندت كافة المشاريع الموضوعة إلى مختلف التدريبات المنفذة. قامت إحدى المجموعات بعنونة مشروعها "أستطيع أن أغير" وحاولت تعزيز المشاركة السياسية للمرأة عن طريق عقد جلسات توعية في السياق الجامعي. قامت مجموعة أخرى بعنونة مشروعها "أنت وأنا" وحاولت رفع الوعي بشأن حق المرأة وزيادة المشاركة السياسية عن طريق التحدث بصورة مباشرة إلى الناس في بلداتهم الأصلية وفي الجامعة.

كان هنالك تركيز محدد على تسليط الضوء على قصص نجاح نساء محليات تمكّن من اجتياز الفهم التقليدي لما تعنيه أن تكون امرأة. استندت مجموعة أخرى إلى مهارات المناصرة في التدريب لعرض مشروعها تحت عنوان "مثلك تماما". لم يهدف هذا المشروع إلى عقد جلسات توعية فحسب بل إلى الاعتماد على محطات إذاعية محلية للوصول إلى مختلف مجموعات الأشخاص، على أمل نقل رسالة التغيير من الأصدقاء إلى العائلة إلى الجيران.

تم البناء على هذا الأساس التشاركي تنظيم أسبوع مشاركة للمشاريع التي سيتم تطبيقها بدعم من موظفي مشروع "إيد بايد". حيث نفذ خلال أسبوع واحد في كانون الأول ٢٠١٥ (١٧) مشروعا صغيرا تراوح ما بين جلسات التوعية وجلسات الإذاعة ومنشورات المدونات ومسائية كتابة على الجدران. لقد كان ذلك مخصصا في الأصل لطلاب الجامعة ولكن بعد تجربة ورشة عمل "إيد بايد"، فقد تم تقييم أن مشاركة أعضاء من منظمات مجتمعية قد تشكل خطوة هامة لإقامة جسور العمل المجتمعي، بما يتيح تبادل الخبرات والتلاحم الاجتماعي للأعضاء الناشطين في مجتمع الكرك. ومن بين ١٣ شخصا مشاركا، كان هنالك ٤ من منظمات مجتمعية والبقية من الطلاب.

يعد تحديد الجهة المنفذة للمشاريع أمرا هاما لأن – بصورة عامة – الأشخاص العاملين في المنظمات المجتمعية تم حشدهم سابقا وعملوا بنشاط في مجتمعاتهن، على نحو أكبر مما هو لدى الطلاب. فمن بين مجموع عدد الطلاب المشاركين في التدريبات، قام ٢٢,٥٪ بتنفيذ مشاريع. ومن المتوقع ألا يقوم جميع الطلاب بتنفيذ مشروع. من جانب آخر، تبرز مشاركة بعض الطلاب وجود رابط بين النية السياسية (من خلال المشاركة في التدريبات) والعمل السياسي (تنفيذ مشروع. كما أنها تدل على إمكانية إشراك أفراد المجتمع ليصبحوا فاعلين ومشاركين في إحداث تغيير في مجتمعاتهم.

> **"من الواضح، مع تنفيذ قرابة ربع الطلاب من المشروع أنشطتهم الخاصة، بأن التثقيف بشأن حقوق المرأة يعد عنصر حشد قوي يمكن أن يؤدي إلى قيام الناس بالتحرك."**

أشارت مقابلة مع مساعد المشروع إلى أن الطلاب الذين نفذوا مشاريع كانوا يفتقرون إلى معرفة بشأن كيفية مواصلة الحملات دون دعم مالي. ومن المهم معرفة ذلك لأنه يظهر الحاجة إلى المزيد من تطوير المهارات تحديدا المتعلقة بالتوعية والحشد المجتمعي، وتعزيز روابط التضامن؛ حيث أنه من خلال هذه المهارات يمكن تطوير تفاعل جماعي.

بالتزامن مع أسبوع المشاركة، كان هنالك مبادرة أخرى "متعددة الأوجه" يتم تنفيذها تسعى إلى زيادة الوعي بجلسات التدريب التي سبق تنفيذها بالاشتراك مع جمعية النساء الرائدات في الكرك على امتداد أربعة أيام في جمعيات مختلفة في كافة أرجاء المحافظة، طال هذا التدريب ٧٠ امرأة جديدة. أشارت ملاحظة هذه الجلسات إلى وجود إدراك عام لدى النساء بأن النساء في الأردن قد حصلن على حقوقهن. ولكن عند التطرق إلى معلومات بشأن القانون الأردني وحقوق المرأة بموجب القانون، فمن الواضح وجود افتقار عام للمعرفة، ولكن الأهم من ذلك وجود الرغبة في المشاركة بهذه المادة. وقد ركزت المناقشات مع المجموعات على إذا ما كانت القوانين المشار إليها تتناقض والتعاليم الإسلامية، وإذا ما كان سيؤثر ذلك في طاعتهن لأزواجهن والتزامهن اتجاه المنزل. تمكن المدرب من بيان كون القوانين الأردنية لا تتعارض مع الإسلام بل أنها في الواقع تعكس روح الدين. دلت الأسئلة التي طرحت من قبل هؤلاء النساء على وجود فئة أخرى للنساء في الكرك تشكل نسبة ٧٧٪ من النساء غير النشطات اقتصاديا في المحافظة.

وأخيرا من الواضح أنه من خلال مدة مشروع "إيد بإيد" فقد حاول الأعضاء المشاركين من مجتمع الكرك إحداث فرق في مجتمعهم. فقد سعى مشروع "إيد بإيد" إلى الاستناد إلى نقاط القوة لدى هؤلاء الأشخاص عن طريق تعريفهم بطرق جديدة للتنظيم والمناصرة والتوعية وإكسابهم المهارات مع المعرفة بشأن القانون الوطني والدولي. مع التأكيد أنه لم يتم خلال مدة حياة المشروع القصيرة الحشد القوي لناشطين جدد على الرغم من أنه مثل دعما للناشطين الحاليين في المنظمات المجتمعية وبعض الطلاب. من جانب آخر، تعتبر فكرة المشروع متعدد الجوانب
البذرة التي تمكن نمو ناشطين جدد ومبادرات جديدة.

٧- المضي قدما

يدل تحليل مشاركة المرأة في الكرك في العملية السياسية الرسمية على أن النساء في الكرك مستبعدات إلى حد كبير وإلى أنه يتم النظر إلى أولئك اللواتي تم إشراكهن من خلال نظام الكوتا باعتبارهن "تغطية مطلب". من جانب آخر، فإن التركيز على هذه العمليات الرسمية يصرف الانتباه عن الفهم الأعم للمشاركة السياسية في الكرك التي تتركز حول المشاركة المدنية. وعلى الرغم من كونها ليست بارزة دوما عن بعد، فمن الواضح من خلال هذا البحث وجود مجموعة صغيرة من الناشطات اللواتي كرسن أنفسهن للعمل في الكرك لإحداث فرق في مجتمعهن، من خلال المشاركة في مختلف الجمعيات وفي العديد من الحالات يقمن بتغطية احتياجات لا تغطيها السياسة الرسمية.

كل من هؤلاء النساء تشعر بالقوة بطريقتها الخاصة، وتبرز فعلا قدرة المرأة على إحداث تغيير في مجتمعها. من جانب آخر، لا ينبغي النظر إلى هؤلاء النساء باعتبارهن يمثلن جميع النساء في الكرك. وكما أشرنا في هذا البحث، فإن هنالك أربع فئات على الأقل من النساء في المحافظة: أولئك اللواتي يرغبن في اقتحام مجال السياسة الرسمية؛ وأولئك الناشطات على المستوى المجتمعي، وأولئك الراغبات ولكن لسن على يقين مما يجب القيام به، وأخيرا أولئك اللواتي يفضلن البعد عن الحياة العامة عموما. يدل هذا التصنيف إلى أن الثقافة في الكرك لا تشكل قوة موحدة وتبرز وجود تنوع في التفسيرات.

تتمثل إحدى النتائج التي توصلنا إليها إلى أن هذه التفسيرات تستند إلى الولاءات العائلية؛ ولكن من الواضح أيضا أن بعض النساء يقمن بدفع الحواجز التي تضعها عائلاتهن. وبالنسبة لبعض شرائح المجتمع، فلا تزال هنالك بقايا في المجتمع تقول بعدم وجوب بروز المرأة سياسيا وينعكس هذا في صعوبة اقتحام المرأة للمجال السياسي الرسمي بالإضافة إلى القضايا المستمرة المتعلقة باتخاذ النساء لقراراتهن الخاصة. والأهم من ذلك، أن هذا الأمر ليس معمما في مجتمع الكرك فحسب بل أنه يتم التعبير عنه بصور مختلفة من عائلة إلى أخرى. فكيف نضمن تطوير مجتمع تسيطر عليه العائلة منفردة هو أمر يتطلب مشاركة مع المجتمع وقيادة المجتمع أيضا. من الواضح أن هذه القيادة موجودة على الرغم من أنها تبدو متفاوتة حاليا وتعمل في تجمعات منعزلة.

بناء على فهمنا للمشاركة السياسية الحالية للمرأة في الكرك، فمن الممكن التوصل إلى التوصيات الثلاثة التالية لتعزيز وترسيخ وزيادة مشاركة المرأة السياسية في المحافظة. وهي:

• **جهود المناصرة المجتمعية:** التواصل مع النشطاء من المجتمعات المحلية الذين سبق وتم حشدهم، بالإضافة إلى المجتمع الأوسع من الرجال والنساء والفتية والفتيات فالمشاركة مع المحيط تحدث فرقا فوريا. والحوار الاجتماعي منطلق مهم في تغيير المفاهيم حول المعايير بين الجنسين، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال دعوة المجتمع للمشاركة في هذا الحوار. وحاليا في إطار محافظة الكرك هناك بالكاد توجد أي فرص لحوار اجتماعي صريح، لذلك فإنه من المهم للجهات المانحة والمؤسسات الحكومية المعنية أن تقدم دعمها للأنشطة المجتمعية لتعزيز هذه الحوارات وذلك عن طريق إشراك النشطاء في تطوير برامج كمعلمات ومدربات وميسرات.

• **التعليم هو الأساس:** ومن أجل دعم جهود المناصرة المجتمعية، ينبغي مراجعة المناهج التعليمية لكافة المراحل الدراسية لتضمين معايير النوع الاجتماعي وحقوق المرأة والإنسان. حيث أن معالجة المفاهيم الخاطئة باطراد في كافة مراحل المدرسة من المرحلة الأساسية وحتى الثانوية بإمكانها أن تفضي إلى إحداث تغيير على مستوى الجيل الصاعد في فهم أدوار المرأة في المجتمع؛ باعتبارها الثقل المقابل الموازن لغيره من المفاهيم في المجتمع.

• **المشاركة الاقتصادية كطريق للمشاركة السياسية المستقبلية:** فلا بد من إعداد تدابير السياسة المستقبلية لتضمن زيادة مشاركة المرأة السياسية في الكرك أن تأخذ بعين الاعتبار الحواجز الاقتصادية الحائلة دون دخول النساء في المجال السياسي. حيث ستضمن زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة فتح الأبواب أمام المشاركة السياسية. ويعد ذلك هاما بسبب الحواجز الهيكلية أمام العمل العام في الكرك لكل من الرجال والنساء، ويجب اتخاذ إجراءات لزيادة المشاركة الاقتصادية لكلا الجنسين. حيث سيضمن ذلك زيادة المشاركة الاقتصادية وتخفيف الضغط الذي تواجهه الأسر حاليا في الكرك وتفتح المجال أمام المشاركة في القضايا المجتمعية.

٨- المراجع

ت. الصمادي، (٢٠١٣)، ازدياد العنف الجامعي المغذى بالعشيرة، في المونيتور، ١٥ نيسان ٢٠١٣. متوفر على: http://www.al-monitor.com/pulse/security/٢٠١٣/٠٤/jordani-#an-tribal-violence.html.

أي. امنة و كي. ايكمان (٢٠١٣)، المواطنون الاحتياطيون: الوجوه المختلفة للسلبية السياسية، في مراجعة العلوم السياسية الأوروبي، متوفر على: http://oru.diva-portal.org/smash/get/di-va٢:٦٠٦٩٣٩/FULLTEXT٠٣.pdf، الصفحة ٧.

ج. بن محمد (١٩٩٩)، العشائر في الأردن: في بداية القرن الحادي والعشرين. متوفر على: file:///C:/Users/Owner/Downloads/Tribes-of-Jordan٢٠٪(١).pdf

ال.ايه. براند: النساء والصراع نحو الانفتاح السياسي، متوفر على: https://books.google.jo/books?hl=en&lr=&id=xq٠WKr_yFCYC&oi=fnd&pg=PA١٤٣&dq=karak+womens+political+participation&ots=xoWjbMV-VJ&sig=XbxCZ٧NOKTokUSyCVNnelc٢tH٣w&redir_esc=y#v=onepage&q&f=false

مدينة الكرك، التاريخ. متوفر على: http://alkaraknet.blogspot.com/p/history.html

ا.ب. دبابنه (٢٠١٢)، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: الوضع التشريعي والتحديات الهيكلية، في المجلة الأوروبية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٢٧ العدد ٢.

دائرة الإحصاءات العامة (٢٠١٣)، متوسط الإنفاق السنوي لأفراد العائلة على مجموعات السلع والخدمات حسب المحافظة والمنطقة الحضرية/ الريفية (بالدينار الأردني).

دائرة الإحصاءات العامة (٢٠١٤ أ)، السكان حسب المحافظة.

دائرة الإحصاءات العامة (٢٠١٤ ب)، مراكز وعيادات وزارة الصحة حسب المديرية، ٢٠١٤؛

دائرة الإحصاءات العامة (٢٠١٤ ج)، عدد المدارس والوحدات الصفية حسب المحافظة والمديرية والجنس، ٢٠١٣/ ٢٠١٤.

دائرة الإحصاءات العامة (٢٠١٤ د)، متوسط الدخل والإنفاق.

دائرة الإحصاءات العامة (٢٠١٤ ه)، البطالة والمشاركة حسب المحافظة والجنس.

جيه. ايكما وأي. امنة (٢٠١٢) "المشاركة السياسية والانخراط المدني: نحو رمزية جديدة،" في الشؤون الإنسانية المجلد ٢٢.

س. قسوس (٢٠١٥)، قادة الأعمال يدعون إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، في جوردان تايمز، ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٥. متوفر على: http://www.jordantimes.com/news/local/busi-ness-leaders-call-enhancing-women%E٢%٨٠%٩٩s-economic-participation (تمت زيارة الموقع في ٢٠١٥/١٢/٢٧)

مركز هوية (٢٠١٥)، ما وراء الكوتا، متوفر على http://beyond-quota.net/
ب. هوسكينز وام. سايسانا وسي.ام. اتش فيلالبا (٢٠١٥)، الأهلية المدنية للشباب في أوروبا: قياس عبر التنوع الوطني من خلال خلق مؤشر مركب، ص. ٤٣٢.

دي. تواستاد (٢٠١٤)، "دعوة إلى الوحدة الوطنية" – كرة القدم في الأردن: مسبب خلال عرقي أو أداة سياسية للنظام، في المجلة الدولية لتاريخ الرياضة، ٣١: ١٤.

سي. آر. ريان (٢٠٠٧)، الانتخابات والديمقراطية البرلمانية في الأردن، في الديمقراطية، ٥-٤، ص. ١٨٨
أي. باهاد، المشاركة السياسية والانخراط المدني، في السياسة التقدمية، المجلد ٤-٢ تموز ٢٠٠٥. متوفر على: http://www.policy-network.net/uploadedFiles/Publications/Pub-lications/Pahad-final.pdf

ام. بييتروبيلي (٢٠١٢)، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن: تجارب مرشحات في الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٠. متوفر على: http://www.maneyonline.com/doi/pdf-plus/١٠,١١٧٩/٠٠٠٠٠٠٠٠٠٣.١٧٥٢٧٢٦٠١٢Z (تمت زيارة الموقع في ٢٠١٥/١٢/٢٧)، الصفحة ٢٧.

مشروع موارد الكرك الافتراضي: مشروع جمعية كلية ايه. ان ابالاتشيان. متوفر على: http://ww-asp.w.vkrp.org/studies/cultural/bedouin-tribes/info/page٦

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠١٥)، عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية في الأردن، متوفر على: http://www.jo.undp.org/content/dam/jordan/docs/Poverty/UND-P%٢٠Socio%٢٠economic%٢٠Inequality%٢٠in%٢٠Jordan%٢٠English.pdf ٢٠)(تمت زيارة الموقع في ٢٠١٥/١٢/٢٩).

البنك الدولي (٢٠١٤)، التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي، متوفر على: http://reports.wefo-rum.org/global-gender-gap-report/٢٠١٥/#economy=JOR economies

البنك الدولي (٢٠١٥)، التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي، متوفر على: http://reports.wefo-rum.org/global-gender-gap-report/٢٠١٥/#economy=JOR economies

وحدة المشاركة السياسية والمدنية.
وحدة البحوث

ARDD-LEGAL AID
Arab Renaissance for Democracy & Development

ممول من قبل

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية